الأمم المتحدة

S/2012/176



Distr.: General
26 March 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، بشأن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يشرفني أن أحيل إليكم تقريرا مؤرخا ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ (انظر المرفق) تلقيته من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى مرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون



300312 300312 12-27547 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

وفقا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريرا عن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بالتشارك مع الأمم المتحدة، لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من ذلك القرار (انظر الضميمة).

ويتضمن التقرير سردا للتقدم المحرز والجهود الجارية والأنشطة المقررة لتوطيد الأمن والاستقرار في جنوب وسط الصومال، بطرق منها إنشاء وجود في القطاعات الأربعة، وزيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من ٠٠٠ ١٢ إلى عدد أقصاه ٧٣١ ١٧ من الأفراد النظاميين، الذين يتألفون من القوات وأفراد وحدات الشرطة المشكلة، إضافة إلى تعزيز فعالية قوات الأمن الصومالية، على النحو المنصوص عليه في المفهوم الاستراتيجي للبعثة.

وأرجو ممتنا إحالة هذا التقرير إلى مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد خالص تقدير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللأمانة العامة للأمم المتحدة لما يقدمانه من دعم للبعثة. وأود أن أشكركم مرة أخرى على ما تبدونه شخصيا من التزام ودعم.

(توقيع) جان **بينغ**

ضميمة

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المقدم عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بشأن دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وقد طلب مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي في ذلك القرار أن يطلع المجلس بانتظام، بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتقدم المحرز في إنشاء وجود للبعثة في القطاعات الأربعة، وزيادة قوام البعثة من ٠٠٠ ١٢ إلى عدد أقصاه ٧٣١ ١٧ من الأفراد النظاميين، الذين يتألفون من القوات وأفراد وحدات الشرطة المشكلة، إضافة إلى تعزيز فعالية قوات الأمن الوطنية الصومالية، على النحو المنصوص عليه في المفهوم الاستراتيجي للبعثة.

٢ – ويقدم هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن الحالة الأمنية السائدة ويوجز ما قامت به مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المهتمة وكيانات الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية من أعمال تحضيرية وأنشطة من أجل تنفيذ المفهوم الاستراتيجي للبعثة، بالصيغة التي أقرها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في البلاغ الذي اعتمده في جلسته ٣٠٦ التي عقدها في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ [PSC/PR/COMM.(CCCVI)]، وتعزيز عمليات البعثة في الميدان.

ثانيا – الحالة الأمنية

٣ – شهدت الشهور الأخيرة تحسنا كبيرا في الحالة الأمنية في مقديشو. وتقدمت أكثر قوات البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقاطعة داينيل، التي تقع على مشارف مدينة مقديشو. وتشمل المواقع المُؤمَّنة دار مصلح، وألبجيدو، وهضبة تريديشا. وفي القطاع الشمالي لمقديشو، أمنت البعثة المواقع التالية: مجمع مصلح العسكري، والطريق التي تربط إكس – كونترول بلد بمصلح ومصنع سليبر ومصنع بورن. وتمكنت قوات البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية من فرض السيطرة الكاملة على مقاطعتي كاران وهوريوا، وهما

آخر معقلين لحركة الشباب في العاصمة. وفي مقاطعة هوريوا، استولت قوات البعثة وقوات الحكومة الانتقالية على كامل حي وهارادي وسوق دياك للماشية.

٤ - وتتحرك قوات البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تدريجيا في اتجاه أفغوي وبلد، وهما بلدتان لهما أهمية رئيسة من الناحية التكتيكية لحركة الشباب. وأدت العمليات الحالية للبعثة والحكومة وتراجع حركة الشباب على الأرض إلى نزوح للمشردين داخليا من ممر أفغوي إلى مقديشو. ومن المهم إبراز أن حركة الشباب لجأت أيضا إلى تكتيك جديد يتمثل في التسلل إلى مخيمات المشردين داخليا وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة والقيام بالتفجيرات الانتحارية. وهذه الحالة تمثل تحديا أمنيا أمام البعثة. وتشرع البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية في عملية لكسب قلوب وعقول السكان المعنيين من أجل حرمان حركة الشباب من الحصول على الدعم، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر.

٥ - وفي منطقتي جوبا وجيدو، حيث تعمل قوات الدفاع الكينية، يبدو أن حركة الشباب فقدت زخمها. فقد تقدمت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الدفاع الكينية مسافة ٣٠ كلم في اتجاه باردير، وهي أكبر مدينة في جيدو، لا تزال تحت سيطرة حركة الشباب، واستولت على قرية تاراكا في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ويلجأ عناصر حركة الشباب الآن إلى شن الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي مناطق باي وباكول وهيران، استولت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية والقوات الصومالية على بلدتي بايدوا وبلدوين الرئيسيتين. ويجري وضع خطط لنشر قوات البعثة لتحل محل قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في بايدوا وبلدوين، الموجودتين في القطاع الثالث. غير أن الفجوات التي تركت بين هاتين البلدتين الرئيسيتين تطرح بعض التحديات الأمنية إذ يلجأ عناصر حركة الشباب إلى شن الهجمات على طرق إمداد قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

ثالثا - حالة النشر

٦ - يبلغ مجموع قوام البعثة من الأفراد النظاميين في الوقت الحالي ٩ ٩٦١ فردا. وهذا القوام يشمل هيئة أركان القوة (٧٦ فردا)، والوحدة الأوغندية (٥ ١٥٩ فردا)، والوحدة البوروندية (٤ ٦٢٧ فردا)، والعناصر المتقدمة للكتيبة الجيبوتية (٩٩ فردا)، وضباط الشرطة (٤٩ فردا). ومع الإلحاق الرسمي لقوات الوحدة الكينية (٤ ٦٦٠ فردا) والقوات الإضافية الأوغندية (١ ٥٠٠ فرد) و البوروندية (١ ٠٠٠ فرد) التي ستنتشر في القطاع الثالث (بايدوا) بحلول ٣٠ نيسان/أبريل والتي يجري القيام بإجراءات التحقق والتدريب قبل نشرها سيرتفع مستوى القوة إلى ١٦ ٦٦٠ فردا. ومن المقرر نشر الكتيبة الجيبوتية في القطاع الرابع (بلدوين) في منتصف أيار/مايو ٢٠١٢، ما سيرفع مستوى القوة إلى ١٧ ٥٣٠ فردا. وستنتشر وحدة

شرطة مشكلة واحدة من أوغندا في القطاع الأول بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢. وستوفر جيبوتي وحدة الشرطة المشكلة الثانية، ويجري بذل الجهود للإسراع بنشرها.

٧ - وسيستند النشر في المستقبل إلى التقسيم إلى قطاعات وإلى ملاءمة القوات للمهام على النحو المنصوص عليه في المفهوم الاستراتيجي، والمفهوم الجديد لعمليات البعثة، والمعايير العملية المعتمدة في الاجتماع الأول للجنة تنسيق العمليات العسكرية، المعقود في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وبدعم فني من الأمم المتحدة، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على الانتهاء من إبرام مذكرة التفاهم وطلب التوريد مع كينيا، لتيسير دمج القوات الكينية في البعثة. ومن المتوقع أن تنتهي المباحثات مع الحكومة الكينية قريبا لكي يتم التوقيع على الصكين بحلول ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وقد وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالفعل مذكرة تفاهم مع سيراليون، التي من المقرر أن ترسل قوات بحجم كتيبة كمساهمة في البعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتكتسي هذه الاتفاقات أهمية لتيسير تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. ويجري التخطيط أيضا مع الأمم المتحدة لأول عملية للتحقق من المعدات الكبيرة المملوكة للوحدات التي تعود لكينيا.

رابعا - الجوانب العسكرية واللوجستية الأخرى ذات الصلة

٨ - عقب اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، في تفعيل هيكل القيادة المراقبة حسبما ورد في المفهوم الاستراتيجي. وكما ذكر أعلاه، عقد الاجتماع الأول للجنة تنسيق العمليات العسكرية في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وخلال ذلك الاجتماع، الذي حضره قادة قوات الدفاع في البلدان المساهمة بقوات في البعثة، أي إثيوبيا، وسيراليون، والصومال، والأمم المتحدة، وشركاء آخرون، وافقت لجنة تنسيق العمليات العسكرية، وهي هيئة استشارية استراتيجية يرأسها مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على اختصاصاتها، وقدمت توصيات إلى المفوضية بشأن استقدام ونشر ضباط أركان في مقر القوة. كما اعتمدت اللجنة المعايير العملية للتنفيذ الخاصة بالبعثة.

٩ - وينتظر أن يتيح تنفيذ المعايير العملية للبعثة دليلا إرشاديا، وأداة لرصد وتقييم عملية تنفيذ المهام الرئيسية المحددة في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، وهو ما سيساعد في نجاح رصد وتنفيذ الأنشطة الرئيسية المحددة في القرار. ولهذه الغاية، جرى تشكيل بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتخطيط التقني تتألف من خمسة أفرقة للاضطلاع بأنشطة تخطيط متزامنة في مقديشو ونيروبي وكمبالا وبوجمبورا وجيبوتي. وستعمل الأفرقة، في جملة

أمور، على إعداد احتياجات القوة، وأمر العمليات لقائد القوة، وإعداد وثائق عمليات الشرطة، والقيام بزيارات ما قبل الانتشار إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة.

١٠ - وفيما يتعلق بقوة الحراسة، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بإعداد المبادئ التوجيهية اللازمة للإسراع بإنشاء وتفعيل قوة الحراسة، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١). وهذا يشمل تحديد ما يلزم بالضبط من الأفراد والموارد لإنشاء قوة الحراسة في مقديشو، في إطار إعداد احتياجات القوة وأمر وخطة العمليات لقائد القوة. وفي انتظار ذلك، سيواصل قائد القوة في البعثة كفالة واجبات الحراسة ضمن حدود الموارد والقدرات المتاحة.

١١ - ويواصل ممثلي الخاص للصومال، بوبَكار غاووسو ديارا، التحاور مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن افتراضات التخطيط والاحتياجات من الموارد لقوة البعثة الموسعة، وكيفية الاستجابة على أفضل وجه لاحتياجاتها. وعلمت بصفة خاصة أن المكتب طلب توريد معدات كبيرة تناهز قيمتها ٣٠ مليون دولار، تشمل شاحنات ثقيلة ومعدات لمناولة المواد ووحدة هندسية. وشرع أيضا في عملية شراء لتوفير خدمات الدعم اللوجستي الخاصة بالوقود والمخازن والورش والخدمات الطبية والطاقة الكهربائية والمياه. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب على زيادة احتياطياته من حصص الإعاشة والإمدادات العامة ليتسنى مواكبة الوتيرة المتزايدة لانتشار قوات البعثة. ويجري استطلاع الطرق البرية ومهابط الطائرات في أنحاء إثيوبيا وكينيا والصومال، ويجرى أيضا إعداد تصاميم مراكز الدعم التي سيتم فتحها في القطاعات الجديدة. ولهذه الغاية، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد، مؤتمرا يعقد كل أسبوعين باستخدام الفيديو مع البعثة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي (نيروبي) والبعثة (مقديشو) لمواصلة الحوار مع جميع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ المعايير العملية والأنشطة ذات الصلة.

١٢ - وعلمت أيضا أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقوم حاليا بإعداد ميزانية منقحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تعكس الولاية المعدلة وزيادة الاحتياجات من الموارد لكي تستعرضها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت المناسب. ويشجعني أن أرى جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف تقدم الدعم للاتحاد الأفريقي بصفة مباشرة وللبلدان المساهمة بقوات في البعثة والصندوق الاستئماني لدعم البعثة الذي تديره الأمم المتحدة.

خامسا - الإعلام

١٣ - بخصوص الإعلام، تواصل البعثة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، العمل على تنفيذ استراتيجيتها في مجال الاتصال. وأدت الأنشطة والتدابير الإعلامية التي نفذت حتى الآن إلى زيادة الدعم العام للبعثة، وكذلك إلى زيادة تهميش حركة الشباب. وعلى الرغم من الإشارات القوية إلى وجود تأييد عام للبعثة في مقديشو، فإن العمليات الموسعة على نطاق القطاعات المتعددة ستشكل تحديا أمام الاضطلاع بفعالية بأنشطة الإعلام. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن من الممكن، إذا لم تقترن العمليات العسكرية بجهود لتحقيق الاستقرار والانتعاش المحلي في ذات الوقت، ألا تُلَبّى تطلعات السكان المحليين، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار سلبية على الدعم العام للبعثة. ويتوقع أن يضع التعامل مع تحديات الاتصال ذات الصلة ضغطا كبيرا على موارد الاتصال والإعلام الاستراتيجية.

١٤ - واستجابة لزيادة نطاق العمليات وتعقدها، ضاعف مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموارد المتاحة لفريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وجرى أيضا إحراز تقدم كبير في إعداد خطط الأمن وإمكانية الوصول لتعزيز تغطية إذاعة بار كولان. وعلاوة على تقديم دعم إضافي من خلال فريق الدعم الإعلامي المشترك، يلزم إنشاء آلية اتصال واضحة الهيكل وحسنة التنظيم لكفالة اتساق إعلامي على نطاق البعثة. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة بدمج كافة الموارد والأنشطة الإعلامية من خلال إنشاء عنصر إعلامي مشترك في مقرها بمقديشو، مع قدرة إعلامية أقل في كل قطاع من القطاعات. وإضافة إلى ذلك، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، عقب القرار الذي اتخذته لجنة تنسيق العمليات العسكرية باعتماد استراتيجية شاملة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعلاقات العامة في عمليات البعثة، وبدعم من الأمم المتحدة، بإنشاء آلية لوضع استراتيجية جامعة للعلاقات العامة تغطي بالقدر الكافي المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

سادسا - تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة

١٥ - من المهم للغاية تحقيق الاستقرار في المناطق التي تؤمنها البعثة وقوات الأمن الصومالية، بغية تعزيز المصالحة، وإرساء القانون والنظام، وتيسير توفير الخدمات الأساسية وتعزيز الحوكمة على صعيد المقاطعات والمناطق والولايات وعلى الصعيد الاتحادي. وفي هذا الصدد، يعمل ممثلي الخاص للصومال مع الممثل الخاص للأمم المتحدة للصومال وميسّر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) المكلف بالسلام والمصالحة الوطنية في الصومال على دعم

تنفيذ الاستراتيجية الكبرى للإيغاد لتحقيق الاستقرار التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة، خلال دورته الاستثنائية العشرين بشأن الصومال، وخطة الحكومة الاتحادية الانتقالية للمناطق المحررة حديثا، التي جرى اعتمادها في ١٥ آذار/مارس.

١٦ - وبصورة محددة، يتوخى أن يضطلع الاتحاد الأفريقي والإيغاد والأمم المتحدة سويا بعملية تهدف إلى وضع خريطة لتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في منطقة جنوب وسط الصومال، تليها عملية تشاورية تكون شاملة وديمقراطية وتشاركية، من أجل الوصول إلى مصالحة حقيقية، وكذلك إيجاد إدارة محلية تتولى المسؤولية عن الترتيبات الأمنية، ونزع السلاح وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. ولذلك، فإن العمليات العسكرية للبعثة، المحددة في المفهوم الاستراتيجي وفي المفهوم الجديد لعمليات للبعثة، ستراعي على النحو الواجب هذه الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار على الصعيد المحلي.

سابعا - حماية المدنيين

١٧ - ما زالت حماية السكان المدنيين في منطقة عمليات البعثة أمرا يبعث على القلق بوجه خاص. ففي الوقت الحالي، يستمر تزايد عدد المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء في المناطق التي حررتها قوات الحكومة الانتقالية والبعثة. وبالفعل، هناك عدد من المدنيين الذين يبتعدون عن المناطق التي تعمل فيها حركة الشباب والتي ما زال يشكل فيها النزاع المسلح خطرا كبيرا. ومع اتساع رقعة عمليات البعثة لتتجاوز مقديشو، يتوقع أن يتفاقم هذا الوضع. وعملا ببلاغ مجلس السلام والأمن المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ [PSC/MIN/1.(CCXLV)] وبلاغه المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ [PSC/PR/BR.(CCLXXIX)]، وعملا كذلك بأحكام قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠١٠ (٢٠١١) و ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، تواصل البعثة بذل كل ما في وسعها لكفالة الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي في الاضطلاع بعملياتها. وتعمل البعثة، في سبيل تعزيز قدرتها على حماية السكان المدنيين في منطقة عملياتها، على تعميم مراعاة مشروع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية المدنيين في عملياتها.

١٨ - واتخذت أيضا خطوات نحو تنفيذ السياسة العامة للبعثة المتعلقة بالنيران غير المباشرة وإنشاء خلية تُعنى بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها. كما تعمل البعثة على تعزيز قدرتها على استغلال الاستراتيجيات الإعلامية، بالاستفادة من القدرة الإعلامية المعززة، لتحسين حماية المدنيين. وما زالت حماية السكان المدنيين المعرضين للخطر في الصومال تكتسي أهمية قصوى، وسأواصل مع قيادة البعثة إيلاء الأولوية لتوفير هذه الحماية مع اتساع نطاق عمليات البعثة في الشهور القادمة.

ثامنا – الدعم المقدم للحكومة الاتحادية الانتقالية

١٩ – يكتسي الدعم المقدم للحكومة الاتحادية الانتقالية أهمية حاسمة لتنفيذ المفهوم الاستراتيجي بشأن عمليات البعثة في المستقبل. ولدى اعتماد المفهوم الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، شدد مجلس السلام والأمن على الحاجة إلى تعزيز الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات التحالف، من أجل تمكينها من القيام بدور أكبر في تنفيذ المفهوم الاستراتيجي.

٢٠ – وفي هذا الصدد، قررت مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعقد، بأديس أبابا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، حلقة عمل بشأن تمكين قطاع الأمن الصومالي. وسيشارك في هذا الاجتماع شركاء الأمم المتحدة وشركاء آخرون، وسيسعى إلى حفز المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاهتمام لدعم وتعزيز الفعالية الاستراتيجية والعملياتية لقوات الأمن الوطنية. وتسعى حلقة العمل هذه، على وجه الخصوص، إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تيسير تقديم دعم عملي للوفاء باحتياجات قوات الأمن الوطنية فيما يتعلق الاحتياجات الإدارية والتشغيلية التالية:

‘١’ المعدات (معدات الحماية الشخصية، والأسلحة والذخائر، ومعدات النقل والاتصالات)؛

‘٢’ أسباب المعيشة (المرتبات الشهرية، والمأوى، والخدمات الطبية والرعاية الصحية)؛

‘٣’ اللوجستيات (الوقود والزيوت ومواد التشحيم، والأحذية، والبزات والتجهيزات، ومعدات المكاتب والمخزونات العامة)؛

‘٤’ بناء القدرات (تدريب متخصص، وتدريب ضباط الصف، وتدريب صغار الضباط، وتدريب ضباط الأركان لمقر قوات الأمن الوطنية ومقر وزارة الدفاع)؛

(ب) النظر في آليات للدعم العملي في سبيل الإدماج الفعلي للقوات الإقليمية والمتحالفة في الهيكل الموحد للقيادة والمراقبة لقوات الأمن الوطنية؛

(ج) النظر في طرائق عملية لمعالجة مسائل إعادة هيكلة قوات الأمن الوطنية، بما في ذلك وضع خطة لانتهاء الخدمة لتلبية احتياجات المتقاعدين، بما فيهم من جرحوا أو قتلوا في معارك.

تاسعا – ملاحظات

٢١ – منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) لم تتوان مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في البعثة في بذل الجهود من أجل تنفيذ الجوانب ذات الصلة في القرار المذكور. ولئن لا يزال الكثير مما يتعين القيام به في هذا الصدد، فقد اتخذت أو يجري اتخاذ خطوات هامة، كما يتبين بوجه خاص في إعداد المعايير العملية، واضطلاع بعثة التخطيط التقني المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بأنشطة التخطيط، وعقد الجلسة الافتتاحية للجنة تنسيق العمليات العسكرية، برئاسة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وإجراء الحوار مع حكومة كينيا من أجل الدمج الفعلي لقواها في البعثة. ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني للجنة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، للانتهاء من النظر في المسائل المتعلقة بتزويد مقر القوة بالضباط ونشر قوات البعثة في جميع القطاعات، بغية تقديم التوصيات المناسبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، التي لها سلطة عامة على إدارة البعثة، على أساس مقررات مجلس السلام والأمن وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٢ – وبموازاة ذلك، واصلت قوات البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، إلى جانب قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، عملياتها في الميدان، مسجلة مكاسب إضافية. ويساهم استمرار تحسن الحالة الأمنية في مقديشو، رغم الهجمات التي يشنها عناصر حركة الشباب، واستمرار الضغط على هذه الجماعة الإرهابية في أماكن أخرى بالصومال، في تهيئة بيئة مواتية أكثر لتنفيذ العملية السياسية، بغية استكمال مرحلة الانتقال بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، وكذلك لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين. وتعد الانشقاقات البادية في صفوف حركة الشباب، على الرغم من إعلان انصهارها مع القاعدة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، والتوقعات التي تفيد بتحولها إلى قوة أضعف بكثير، نتيجة مباشرة لمكاسب البعثة وزيادة فعالية عملياتها.

٢٣ – وأخيرا، وكما أقر جميع أصحاب المصلحة، يتعين على الصوماليين أن يتولوا المسؤولية عن أمن بلدهم. فهم الوحيدون الذين يستطيعون بشكل قابل للاستمرار أن يوفروا الأمن الذي يرنو إليه شعبهم على مدى العقود الماضية. وهذا يفسر الأهمية الحاسمة لتعزيز القوات الصومالية. وفي ضوء ذلك قررت مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعقد في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ حلقة عمل بشأن تمكين قطاع الأمن الصومالي ستفضي إلى خطوات ملموسة قابلة للتنفيذ دعما لمؤسسات الأمن الصومالية.

٢٤ – وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي حث القيادة في المؤسسات الاتحادية الانتقالية والأطراف الصومالية المعنية الأخرى على التعجيل بالوفاء بالتزاماتها، من أجل تجسيد

الإنجازات العسكرية في مكاسب سياسية والاستفادة تماما من تجدد الاهتمام والتعبئة على صعيد المجتمع الدولي، كما تجلى على أفضل وجه في نجاح مؤتمر لندن الدولي بشأن الصومال الذي انعقد في وقت مناسب في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٥ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد خالص تقدير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضائه لاتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، كما عبر عن ذلك مجلس السلام والأمن في جلسته ٣١٣ التي عقدها في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ [PSC/PR/BR(CCCXIII)]. ولا شك أن اتخاذ القرار ليس فحسب دليلا على التزام مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة برمتها بالمساعدة في الدفع قدما بعملية السلام في الصومال ولكن أيضا خطوة هامة للغاية نحو بناء شراكة ابتكارية واستشرافية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتصدي لتحديات السلام والأمن الراهنة التي تتسم بتعقدها وتعدد جوانبها في أفريقيا.

٢٦ - وأود أيضا أن أؤكد مرة أخرى ارتياح الاتحاد الأفريقي لما تمخض عن مؤتمر لندن بشأن بالصومال من نتائج. وإن الخطوات المتفق عليها في المؤتمر ستسهم إلى حد بعيد في تعزيز السلام والمصالحة في الصومال، وفي زيادة الاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها. والاتحاد الأفريقي ممتن لحكومة المملكة المتحدة، وبخاصة لرئيس الوزراء ديفيد كاميرون، لاتخاذ تلك المبادرة دعما لجهود الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الدولي الحالي دعما لعملية السلام والمصالحة في الصومال. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى مؤتمر اسطنبول المقبل بشأن الصومال.